المتحدة كافة مبادراتها الخاصة حتى حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

وعندما بدأت حرب تشرين الأول (أكتوبر)، كان الهم الأول بالنسبة للسياسة الأميركية هو حصر اطار هذه الحرب في حدود تحريكية، مستفيدة من التحولات البنيوية التي طرأت على جهاز السلطة في مصر بعد وفاة عبد الناصر، وكان همها الثاني هو امتصاص الزخم المعنوي لهذه الحرب بما أفرزته من تفاؤل عام ساد الوطن العربي من أقصاه الى أقصاه، وكان الهم الثالث هو افراغ نتائج هذه الحرب من أي محتوى سلبي على وضع اسرائيل القوي في الشرق الأوسط، ولذلك أخذ تحركها الشكل التالي: جسر جوي من أضخم ما عرفه تاريخ العالم لشحن العدة والعدد الى اسرائيل لتأمين القوة العسكرية القادرة؛ وتحرك سياسي وديبلوماسي سريع على كل الأصعدة للعودة بالقضية الى طاولة المفاوضات. فما ان أعلن الرئيس المصري شروطه لوقف القتال، في خطابه الذي ألقاه في ١٦/١٠/١٩٧٣، حتى كان هنري كيسنجر، وزير خارجية أميركا، في طريقه الى الشرق الأوسط ليحقق اتفاق فصل القوات، ولتعود المفاوضات الى الواجهة الرئيسية. وما ان استطاعت الولايات المتحدة الوصول الى هذه النتيجة حتى عادت الى المماطلة والتسويف من جديد وسحبت معظم الوعود التي كانت قد أطلقتها، وأدى ذلك الى فشل مؤتمر جنيف.

ومع ذلك، فان معطى جديداً قد برز في حرب ١٩٧٣، الى جانب تنامي القوة العسكرية العربية وهو قدرة العرب الاقتصادية (النفط) وما يمكن أن يلعبه من تحكم في مصير الاقتصاد العالمي، وهذا المفتاح للازدهار العالمي يوجد في منطقة ملتهبة، عودُ ثقابها هو المسألة الفلسطينية، في وقت أصبح فيه وضع المقاومة الفلسطينية العسكري لا يستهان به وقوتها السياسية تزداد يوماً عن يوم باعتراف شعوب العالم تباعاً بعدالة قضيتها. وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية والعالم الامبريالي أمام أحد خيارين:

١ ــ ابقاء اللغم المتفجر يترك مستقبل الازدهار على كف عفريت.

٢ ــ نزع صاعق هذا اللغم بحل للمشكلة الفلسطينية لا ينسف الثوابت الاستراتيجية للسياسة الامبريالية.

وبما انه من المستحيل تحقيق هذا الحل الثاني في ظل موقف عربي متماسك، كان من الضروري جر أحد الأطراف العربية الى هذا الموقف. وبعد ذلك تبدأ السياسة الامبريالية بمحاولة فكفكة بقية المواقف وحلحلتها تباعاً.

وكانت مصر هي الهدف الأول، بعد ان توطدت صداقة متينة قائمة على تفهم مشترك للمشاكل الدولية بين الرئيس المصري الراحل أنور السادات وهنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة، وبدأت معاول التمهيد تهدم ما بناه الاتجاه المعادي للامبريالية طوال ثمانية عشر عاماً، وسوي الوضع الداخلي المصري والسياسة الخارجية بشكل يصلح لخطوة واسعة في اتجاه اللقاء المباشر مع زعماء اسرائيل.

وفي أوائل عام ١٩٧٧، صرح الرئيس الأميركي كارتر عن حق الفلسطينيين في وطنٍ قومي، ولكن سرعان ما حدد الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الأميركية اطار هذا «الوطن»، بأنه على الفلسطينيين ان يتدبروا هذا الأمر في نطاق الأردن.

وفي أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧، صدر البيان السوفياتي ــ الأميركي المشترك الذي يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن بعد أسبوع فقط صدر البيان الأميركي ــ الاسرائيلي المشترك الذي نسف شكل البيان الأول ومضمونه.

وبدأت أهداف خطوات السياسة الأميركية لحل مشكلة الشرق الأوسط تتجلى باعلان زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي، عن دوائره الثلاث المشهورة وهي: خلق اتصال مصري ــ اسرائيلي كدائرة أولى، وضم العرب المعتدلين الى هذه السياسة في الدائرة الثانية، ووضع السوفيات والسوريين أمام واقع الدائرتين الأولى والثانية في الدائرة الثالثة. مع تجنب ذكر موقع الفلسطينيين في هذه الدوائر.

وبالفعل، كانت خطوات قد اتخذت في هذا المجال وأعلن السادات عن مبادرته وقام بزيارة القدس، واتبع كارتر هذه الزيارة بتأكيد ضلوع الولايات المتحدة في الاعداد لها ودعمها في تصريح له بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧ وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه بريجنسكي عن سياسة الدوائر الثلاث للإدارة الأميركية في حديث مع شبكة (أي. بي. سي).